أهمية المصارف الإسلامية في تفادي الأزمات المالية

The importance of Islamic banks in avoiding financial crises

نبيلة باديس[1]، بلال جغري[2]، كريم زرمان[3]*

Nabila Badis [1], Billel Djeghri[2], Karim Zermane [3]

[1] جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، *badis.nabila@gmail.com*

[2] جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، *billel.djeghri@univ-constantine2.dz*

[3] جامعة عباس لغرور خنشلة (الجزائر)، *zermane.karim@univ-khenchela.dz*

تاريخ الاستلام: 25-04-2021 تاريخ القبول: 31-08-2021 تاريخ النشر: 30-09-2021

ملخص:

نهدف الى ابراز المصارف الإسلامية كظاهرة إقتصادية جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين، حيث اعتبرت رد فعل حضاري واقتصادي للأمة الإسلامية، وإدراك المسلمين قصور النظام المصرفي الغربي في ملائمة المعتقدات الدينية، إضافة لوعيهم أهمية استغلال ثرواتهم من قبل مؤسسات مالية تنطلق من عقيدة الأمة وثقافتها بدل الركون إلى المصارف والمؤسسات المالية التي تتبنى النظام الغربي القائم على الفائدة المصرفية.

بينت الدراسة أن المصارف الإسلامية نجحت في توفير قنوات تمويلية واستثمارية لم يعهدها العمل المصرفي من قبل، وعلى أسس ترتكز على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وتختلف عن الفائدة الربوية، لكن بالرغم من أهميته إلا أنه واجه الكثير من التحديات التي تركت أثارت على مسيرته وتطور عمله.

كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية؛ الأزمات المالية؛ الأثر والعلاج.

تصنيفات JEL : G21 ، E43 .

Abstract:

Islamic banks emerged as a new economic phenomenon that characterized the last third of the twentieth century as it represented a cultural reaction and an economic need for the Islamic nation, when Muslims realized the shortcomings of the Western banking system on the appropriateness of their religious beliefs as well as their awareness of the importance of exploiting their wealth by financial institutions based on the nation's creed and culture Dependent on Western banks and financial institutions, or those that adopt the Western system based on banking interest.

These banks have succeeded in providing financing and investment channels that were not previously entrusted to banking, and on the basis of bank interest and in accordance with the principle of participation in profits and losses. Islamic banking has faced many challenges that left its mark on the process of its inception and the development of this work.

Keywords: *Financial crises ; Islamic banks; Impact and Treatment.*

Jel Classification Codes: *G21, E43.*

* **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

إهتم الإسلام بتحديد كيفيات تسيير رأس المال فحرم الربا، لأن الربا يخلق رأسمال دون أي تعب على حساب الطرف الآخر، ولو لم يحرم الربا لاتسعت الفجوة بين طبقات المجتمع، كما منع الاحتكار ليزيد فرصة المنافسة والمزاحمة وكلها تصب في مصلحة المستهلك، كما أن الاحتكار يمنع التقدم والتطور، لإن صاحب رأس المال هدفه المصلحة الشخصية فقط، فلماذا يطور من منتجه مع أنه لا يوجد منافسا له.

تعود جذور العمل المصرفي الاسلامي الى فجر الاسلام مستلهمة اسسها وافكرها من القران الكريم والسنة النبوية الشريفة واللذان يعتبران الركيزة الاساسية التي تقوم عليها المنتجات وخدمات العمل المصرفي الاسلامي المعاصر.

وفي العصر الحالي اصبحت المصارف الاسلامية واقعا ملموسا في معظم الدول الاسلامية والغير اسلامية فبرغم من حداثتها الا انها فرضت نفسها على القطاع المصرفي في فترة وجيزة حيث اصبحت تنافس البنوك الربوية في استقطاب الاموال المدخرة لدى الناس واستثمارها عن طريق عقود المعاملات المالية التي بينتها الشريعة الاسلامية بضوابطها وشروطها الشرعية التي تترتب عليها اثارها . ومن هذه العقود عقد المشاركة الذي يعد من اهم صيغ التمويل والاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، وذلك لما تتمتع به من تنوع وتعدد في صيغ التمويل التي تتلاءم مع جميع اوجه النشاط الاقتصادي غير ان طريق النجاح امامها لا يزال طويل ومليئا با المعوقات.

كما نظر الإسلام إلى حقوق العامل، فالنبى صلى الله عليه وسلم أمر بإعطاء الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، وأعتبر الإسلام أن انتقاص جزء من أجر العامل يعتبر ظلم واقع عليه، وأمر أن يكون الأجر مكافئ لمجهود العمل، وبالتالى نستطيع القول بأن الاقتصاد الإسلامي ينظر إلى العمل على أنه مكافئ لرأس المال، حيث قلل من سلطات رأس المال ودعا إلى العدالة الاجتماعية.

لقد شهد العالم أزمات اقتصادية عديدة خصوصا آخرها الأزمة المالية لسنة 2008، التي مست العديد من الدول وكانت لها آثارا إجتماعية واقتصادية سلبية، عكس بعض الدول التي أظهرت مقاومة للأزمة بسبب اعتمادها على نظام الصيرفة الإسلامية، ومن أبرز هذه التحديات العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية وبشكل خاص ببعدها المالي الذي يمثل مشكلة الدراسة التي نطرحها في السؤال التالي:

أين يكمن دور المصارف الإسلامية في تفادي وحل الأزمات المالية؟

في ثنايا هذه الورقة البحثية، نحاول تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالأزمة المالية والمصارف الإسلامية، كيفية تفادي المصارف للازمة المالية من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي، بغية **تحقيق الاهداف** التالية:

- توضيح ماهية الازمة المالية
- توضيح ماهية المصارف الاسلامية و وأهدافها
- كيفية علاج الازمة المالية من منظور المعاملات الاسلامية

ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على **المنهجين** الوصفي والتحليلي كحتمية تمليها علينا طبيعة الدراسة، لأننا بصدد جمع، تلخيص وتحليل الحقائق العلمية والنظرية المرتبطة بأهمية وأثر المتغير المستقل "المصارف الاسلامية" على المتغير التابع "الأزمة المالية" مستخدمين مراجع متنوعة ومتخصصة.

2. تحديد مفهوم الازمة المالية في ظل العولمة الاقتصادية والمالية:

الأزمة **في اللغة**، الشدة والقحط[1]، والأزمة **في الاصطلاح**، تشير إلى شدة أو وضع أو حالة تتصف بأنها فاجعة أو نازلة أو كارثة أو مصيبة موجعة[2]؛ وهي تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطورها، إما إلى الأفضل، وإما إلى الأسوء، الحياة أو الموت، الحرب أو السلم، لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها.[3]

وقبل التطرق لمفهوم الازمة المالية نقدم تعريف كل من العولمة الاقتصادية والمالية:

يعتبر كل من هانس بيتر مارتين، وهارولد شومان أن **العولمة** هي: تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تستند فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال.[4]

أما صندوق النقد الدولي يرى أن **"العولمة الاقتصادية"** تتمثل في: زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم. [5]

تعبر "**العولمة المالية**" بأنها : الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا.[6]

كما تعرف "**العولمة المالية**" على أنها: ترابط النظام المالي المحلي للدول بالأسواق والمؤسسات المالية الدولية، هذا الترابط النموذجي يتطلب من السلطات بتحرير القطاع المالي المحلي والسماح بانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود.[7]

مما سبق يمكن القول أن "**الازمة المالية**" هي: الحالة التي تلي الرواج الاقتصادي والتي تؤدي إلى انهيار اسعار الاصول المالية وارتفاع اسعار الفائدة وإنهيار أسعار الصرف مع استمرار المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاضطراب.[8] أو أن "**الازمة المالية**" هي حالة التدهور الحاد في الاسواق المالية لدولة ما او مجموعة دول، والتي من ابرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في اداء مهامه الرئيسية.[9]

3. المصارف الإسلامية وأهدافها:

أصبحت المصارف الاسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن في جميع بقاع العالم إذ هي منتشرة في معظم الدول، مقدمة لذلك فكرًا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة وقد أصبحت واقعًا ملموسًا وفعالاً تجاوز إطار التواجد لينفذ إلى آفاق التفاعل ما لابتكار والتعامل بإيجابية مع مستجدات العصر التي يواجهها عالم اليوم الأمر الذي يدفعنا إلى التعرف على مفهومها والإحاطة بأهدافها.

– لقد عُرّف "**المصرف الإسلامي**" على أنه: المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.[10]

– ويعرف على أنه تلك المؤسسات النقدية المالية التي تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.[11]

– كما يعرف بأنه المؤسسة المالية الحديثة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات المدنية ولا سيما النقود وتعتمد على تجميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها وتنميتها بأساليب وأدوات مشروعة، لمصلحة المشتركين، هادفة إلى إعادة بناء المجتمع المسلم وتحقيق أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل متطلبات التعاون الإسلامي بحسب الأصول الشرعية.[12]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن "المصارف **الإسلامية**" هي تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقًا لأحكام الشريعة الاسلامية، وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذًا وعطاءًا وإنما تقدم حزمة من الخدمات والمنتجات المصرفية عن طرق جذب الودائع والمدخرات وتقديم آليات وأوعية استثمارية كفؤة لجذب هذه المدخرات وفي الوقت نفسه تتناسب والأسس أو القواعد الشرعية وان تتنافس في القطاع المصرفي وبإمكانها الدخول في السوق المالية.

إلا أن المتتبع للمصارف الإسلامية يجد أنها تقوم بتوظيف الأموال بأشكال مختلفة من الاستثمار وتتحمل نتيجة هذا الاستثمار الربح أو الخسارة على وفق قاعدة الغنم بالغرم وفي إطار سعي المصارف الاسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال في دعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، فإن هذه المصارف تسعي إلى تحقيق أهداف رئسية أهمها:

1.3. الأهداف الاستثمارية:

تعمل المصارف الاسلامية على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الإنفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية، وتتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية في النواحي الآتية:[13]

- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- تحقيق مستوى توظيف مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع والقضاء على البطالة.
- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الإسلامي ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة

2.3. الأهداف التنموية:

من السمات الرئيسة المميزة للمصارف الإسلامية مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فالمصرف الاسلامي لا يستهدف تعظيم الأرباح فقط، إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع وما يلحق به من ضرر نتيجة قيامه بمزاولة أنشطته المختلفة.

ويرى البعض أن " ثمة علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتكوين رأس المال، وإن كان غير مترادفين، والواقع أن تكوين رأس المال يمثل عملية بناء الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد بينما تتطلب التنمية استغلال مثل هذه الطاقة من أجل رفع مستويات عيش الجامعة".[14]

مما تقدم يتضح أن النظام المصرفي يقدم فرصة حقيقية لنمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي تشكل أنشطة الاقتصاد القومي بصورة رئيسة، من خلال تقديم التمويل اللازم لهذه القطاعات، وبهذا يعتبر النظام المصرفي جزءًا لايتجزأ من الاقتصاد القومي، ولا يمكن النظر للاقتصاد القومي بمعزل عن النظام المصرفي.

تتمثل الأهداف التنموية للمصارف الاسلامية في سعيها إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي وعدم وجود بطالة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي ومن ثم خروجها منذائرة التبعية الاقتصادية

بما ينسجم وعقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية، ويشكل حافزًا قويًا لبزوغ الطاقات الكامنة وتفجيرها في الدول الاسلامية وتأجيج روح الابتكار والابداع من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستقرار.

3.3. الأهداف الإجتماعية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلاً عن التوزيع العادل للدخل والثروة في المجتمع الإسلامي. إن المصرف لإسلامي وعن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية، ويعمل المصرف الإسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية .[15]

4.3. التأثر بالأزمة المالية:

تعتبر البنوك الإسلامية أقل تأثرا بالأزمة المالية وهذا راجع إلى عدة عوامل، منها:

- أن البنوك الإسلامية معاملاتها على نظام المشاركة، فيعلم العميل أن التعامل بينها مبني على الربح والخسارة، فهذا ما يخفف المخاطر عليها.
- البنوك الإسلامية استثمارها حقيقي، عكس البنوك التقليدية.
- هي لا تتعامل بالأدوات المالية المستحدثة المخالفة للشريعة، فيجنبها مخاطر الأزمات المالية.[16]
- أكدت تقارير لوكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشُحُ السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، وهذا ما جنبها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية.

ولكن هي معرضة أيضا لنفس التأثيرات التي تتعرض لها البنوك التقليدية مما ينتج عن الصعوبات المالية التي تطرأ على عملائها نتيجة لنقص دخولهم وثرواتهم بسبب تقلص العمالة وتراجع قيمة استثماراتهم المالية. [17]

4. علاج الأزمة المالية من المنظور الإسلامي:

إن النظام الاقتصادي الإسلامي وضع لبنة لوجود الإنسان متمثلة في الأرض التي دعانا الخالق عز وجل لإحيائها، وبين مدى خطورة أن يتحكم البعض بأقوات الآخرين ونشر الفساد الاقتصادي بينهم من خلال الربا والمضاربات الوهمية وغيرها.

ويرى الكثير من الباحثين أن منع الربا سواء أكانت ربا نسيئة أو فضل، وجعل الإقراض لمساعدة المحتاجين دون زيادة على رأس المال هي إحدى الأدوات الهامة التي تعمل على تخفيض الديون وتفادي حدوث الأزمة المالية.

ولما كانت البنوك الإسلامية تعمل ضمن قواعد وضوابط الأمن والاستقرار وتقليل المخاطر من حيث قيامها على مجموعة من الأنظمة المتمثلة بالقيم والأخلاق والأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن من جهة وكونها تعمل ضمن نظام إسلامي خال من الربا والكذب والمقامرة والتدليس والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، إضافة إلى كون النظام الإسلامي يقوم على منع بيع السلع قبل أن يحوزها المشتري، فحرم بيع ما لا يملك الإنسان، وحرم تداول الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، وحرم وسائل النصب والاحتيال التي تبيحه الرأسمالية بدعوى حرية الملكية، ومنع الأفراد والمؤسسات والشركات من امتلاك ما هو داخل في الملكية العامة، كالبترول والمعادن والطاقة والكهرباء المستعملة في الوقود وجعل الدولة تتولاها وفق الأحكام الشرعية، وهكذا فقد عالج النظام الاقتصادي الإسلامي كل اضطراب وأزمة في الاقتصاد تسبب شقاء الإنسان، فهو نظام فرضه رب العالمين الذي يعلم ما يصلح لمخلوقاته.[18]

لقد عالج النظام الاقتصادي الإسلامي موضوع المشتقات المالية كونها إحدى المسببات الرئيسية للأزمة المالية، حيث تم إصدار قرار في هذا الشأن من مجمع الفقه الإسلامي الدولي، في دورته السابعة المنعقدة بجدة في المملكة العربية السعودية من 12/7 ذي القعدة 1412 الموافق 14/9 أيار (مايو) 1992 بشأن الاسواق المالية، كان مما نص عليه القرار "إن عقود الاختيارات كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية هي عقود مستحدثة لا تنضوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة، وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا منفعة ولا حقاً مالياً يجوز الاعتياض عنه، فإنه عقد غير جائز شرعًا، وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداء فلا يجوز تداولها"، هذا في ما يتعلق بعقود الخيارات المالية، والآجلة أما في ما يتعلق بالعقود المستقبلية فقد نص القرار على "أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم، وأن يتضمن شرطاً يقتضي أن ينتهي فعلا بالتسليم والتسلم، وهذا العقد غير جائز لتأجيل البدلين، ويمكن أن يعدل ليستوفي شروط السلم المعروفة، فإذا استوفى شروط السلم جاز، وكذلك لا يجوز بيع السلعة المشتراة سلمًا قبل قبضها"، وقد نص قرار مجمع الفقه الإسلامي أيضا "أن يكون العقد على تسليم سلعة موصوفة في الذمة في موعد آجل ودفع الثمن عند التسليم من دون أن يتضمن العقد شرطاً يقتضي أن ينتهي بالتسليم والتسلم الفعليين"، لأنه يمكن تصفيته بعقد معاكس، وهذا هو النوع الأكثر شيوعاً في أسواق السلع، وهذا العقد غير جائز أصلا.

تجدر الإشارة إلى أن الصيرفة الاسلامية تعمل في نفس المحيط والظروف التي تعمل بها الصيرفة التقليدية، وتتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها من حيث تقلب اسعار الفائدة وأسعار الصرف، لذلك فإن عدم وجود مشتقات مالية اسلامية بديلة عن الادوات التقليدية المحرمة سيؤدي الى تعرض المؤسسات المالية الاسلامية الى هذه المخاطر، مما سيدفع بها الى تجنب الدخول في المعاملات المالية، التي تشتمل على هذه المخاطر، وبالتالي تقليص دور المؤسسات المالية الاسلامية الاقتصادية، كما انه سيقلل من كفاءة ادارتها لأصولها وخصومها ويرفع من تكلفتها المالية، لذا وجب النظر في البدائل الشرعية الممكنة لهذه الادوات، ومن الممكن تطوير بعض عقود المعاملات الشرعية لتحل محل بعض

هذه الادوات، فمثلا يتم استخدام عقد العربون محل خيار الشراء أو عقد السلم للتحوط من تقلب سعر السلع وبعض الاوراق المالية، كما يتم استخدام الوعد الملزم بالبيع أو الشراء للتحوط من تقلب سعر الصرف، كما يمكن عمل مبادلة لعملتين مختلفتين عن طريق إجراء عقدي مرابحة متقابلين ينتهيان بالتوريق، فمثلا بنك لديه ثلاثون مليون دينار يريد مبادلتها بمليون دولار، لمدة ثلاثة اشهر، حيث ان لديه التزاما بعد ثلاثة اشهر بهذا المبلغ، وفي نفس الوقت لا يريد الاحتفاظ به الى ذلك التاريخ، بل يريد استبداله بالدولار، والبنك الآخر لديه مليون دولار، ولكن سعر المرابحة في هذا الوقت على الدينار اعلى من الدولار، لكنه لا يريد فقدان الدولار والدخول في مخاطر الصرف، فهنا يقوم البنكان بإجراء عقد مرابحة على سلعة ما بالدينار، مع وعد من الطرف الآخر بإجراء عقد مرابحة بالدولار، وبعد اتمام العقدين يقوم كل طرف ببيع سلعته في السوق الدولية مرة اخرى، ومن ثم الاستفادة من ثمنها، وعند تاريخ الاستحقاق يقوم كل طرف بسداد التزاماته بنفس عملة المرابحة.[19]

من خلال الشكل الأول أدناه، يتبين حسب دراسة صندوق النقد الدولي، أن البنوك الإسلامية أظهرت قدرة كبيرة على تجاوز آثار الأزمة العالمية لسنة 2008:

الشكل رقم (01): مقارنة لأثر الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لسنة 2008

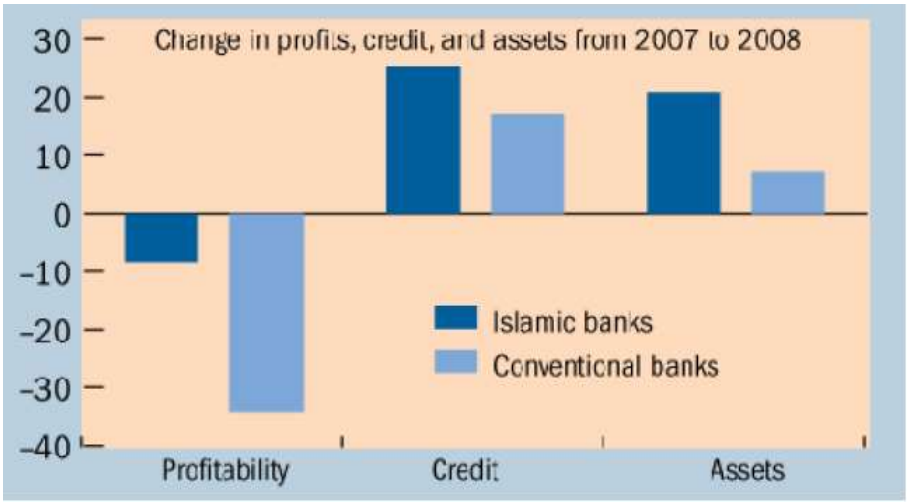

المصدر: زكريا شعباني، البنوك الإسلامية الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02 جوان 2015، ص 73 نقلا عن:

http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/RES100410A.htm

حيث تم مقارنة تأثيرات الأزمة على كل من الربحية، الإقراض، نمو الأصول المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، حيث كانت البنوك الاسلامية أفضل من غيرها، أما الشكل رقم إثنان التالي:

الشكل رقم (02): مقارنة لأثر الأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية لسنة 2009

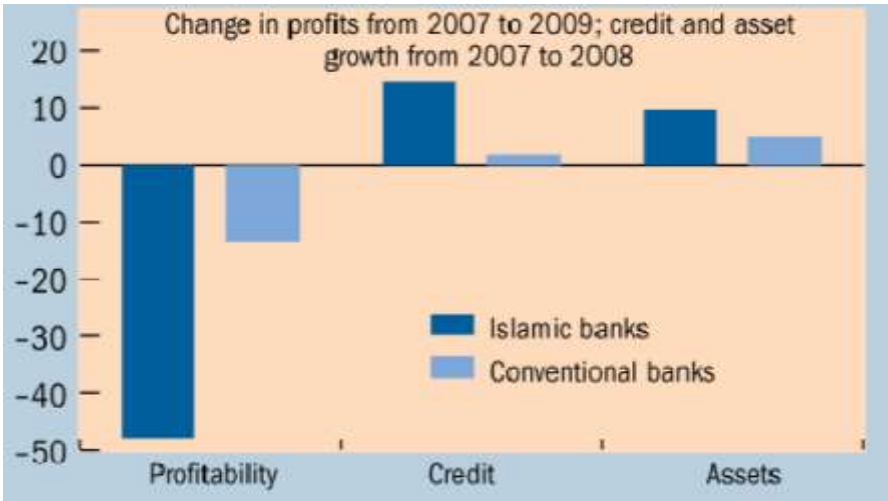

المصدر: زكريا شعباني، البنوك الإسلامية الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02 جوان 2015، ص 74 نقلا عن:

http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2010/RES100410A.htm

يظهر أن البنوك الإسلامية بدأت تتأثر عندما تم الإنتقال إلى الاقتصاد الحقيقي بسبب إنخفاض وتيرة النشاط الإقتصادي والإنتاجي بعد سنة من ذلك، والذي تتأثر به جميع البنوك.[20]

5. خاتمة:

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة، حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة.

إن البنوك والمصارف الاسلامية تختلف على البنوك التقليدية اختلاف جوهريا كون البنوك الاسلامية قائمة على اساس عقائدي تعمل طبقا للشريعة الاسلامية وتقوم على مبدا المشاركة في الربح والخسارة بخلاف البنوك التجارية القائمة على اساس الفائدة الربوية.

تكمن أهم مزايا الاقتصاد الاسلامي في حل أو تفادي الأزمات المالية في النقاط التالية ضبط الإنفاق الاستهلاكي، الاعتماد على أسلوب المشاركة في التمويل، ضبط قدرة البنوك في خلق الائتمان.

إن الجهاز المصرفي الاسلامي يعمل ضمن قواعد وأطر الامن والاستقرار وتقليل المخاطر من خلال العمل ضمن النظام المالي الاسلامي خال من الربا والمقامرة والكذب، بالإضافة إلى كون أن النظام المالي الاسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الارباح والخسائر وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات.

لم تتمكن المصارف الإسلامية من لعب دور فعّال وجذري في حل الأزمة المالية 2008، حيث عجزت عن تقديم حلول ناجعة للأزمة في ظل النظام الاقتصادي الحالي، كونها تعمل في الجهاز المصرفي العالمي القائم على غير أساس الإسلام، ثم أن حجمها على المستوى العالمي ضئيل جداً، إذ لا يمثل سوى (3-4%) فقط من حجم الصيرفة العالمية[21]، وبالرغم من عدم تأثرها المباشر بالأزمة الاقتصادية، كونها لم تتعامل بالربا و الرهن العقاري والمشتقات المالية وغيرها من الأدوات الاستثمارية الرأسمالية الحديثة، إلا أن الالتزام بأحكام الإسلام الاقتصادية السمحة هو ما رفع من قيمتها و أسهمها عالمياً إبان الأزمة، مما جعل بعض خبراء الاقتصاد الغربيين يتوجهون بالتفكير إليها وإلى أساليبها المصرفية، علّها تخرجهم من الأزمة الخانقة و من تداعياتها الاجتماعية و السياسية والاقتصادية وغيرها

لقد ارتأينا في نهاية هذه الورقة البحثية تقديم مجموعة من الاقتراحات وهي:

- تفادي التعامل مع الأشخاص الطبيعيين على الأقل بالقروض الربوية، التي تعتمد على الفوائد في المعاملات التي تؤدي إلى أزمة القروض المشكوك في تحصيلها.
- توظيف مبادئ الاقتصاد الاسلامي في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية الأسرية بإحدى الادوات المالية الاسلامية.

-تسويق الخدمات المصرفية الاسلامية من خلال زيادة الاشهار الإذاعي والتلفزي لمختلف التعاملات المقدمة والمقترحة، لتشجيع تعامل المتعاملين الطبيعين معها.

-مراجعة صيغ التمويل التقليدية وتشجيع عملية التوجه نحو طرق التمويل الاسلامية.

- زيادة الشبكة الوطنية لتقريب الخدمة المصرفية الاسلامية من المواطن والمؤسسات.

6. الإحالات والمراجع:

[1] م. الرّازيّ، مختار الصحاح، دار الفيحاء، دمشق، دار المنهل ناشرون، دمشق، الطبعة الأولى، سنة 1431هـ - 2010م.، ص .26

[2] فهمي محمود، د.ز.صالح الأشوح، الأزمة الاقتصادية العالمية، دار الكتب المصرية، مصر، سنة 2010، ص .10

[3] سعيد محمد الرملاوى، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوى للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2011،، ص .08

[4] هانس بيتر مارتن، هارولد شومان : فخ العولمة، ترجمة د.عدنان عباس علي، مراجعة د. رمزي زكي ، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص38.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها-شركاتها-تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص .20

[6] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 33.

[7] Sergio l. schmukler,financial globalization : gain and pain for developing countries, Federal Reserve Bank of Atlanta, economic review second quarter, 2004, p 39

[8] عمرو محي الدين، أزمة النمور الاسيوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص7.

[9] هناء محمد هلال الحنيطي، دور الهندسة المالية الاسلامية في معالجة الازمات المالية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، عمان، الاردن، 2010، ص9.

[10] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 45.

[11] محسن أحمد الخضري، المصارف الإسلامية، إتراك للنشر والتوزيع ، مصر، طبعة الثالثة، 1999، ص .277

[12] وهيبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، سورية، 2003، ص .561

[13] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص .114

[14] فادي محمد الرفاعب، المصارف الإسلامية، تقديم ريمون يوسف فرحات، منشورات الحلي لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص .57

[15] مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية المصارف الإسلامية، اثراء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولي، 2008، ص.30

[16] سعيد محمد الرملاوى، مرجع سابق، ص ص 169-170.

[17] ك. بن موسى، ع. بن ساعد، مرجع سابق، ص ص 14-15.

[18] أحسن العايب، شيبان سمير، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في التخفيف من آثار الأزمات المالية العالمية، مداخلة في الملتقى العلمي حول صيغ التمويل الإسلامية كحلول للأزمات المالية في ظل العولمة المالية، جامعة خنشلة، الجزائر، 15/14 ماي 2014، ص .13

[19] المرجع نفسه، ص ص 14-15

[20] زكريا شعباني، البنوك الإسلامية الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 02 جوان 2015، ص 73.

[21]سالم محمد عبد العزيز سالم، المعالجة الإسلامية للأزمة المالية العالمية الحالية ودور المصارف الإسلامية في إيجاد حل لها، كلية فلسطين التقنية، العروب، فلسطين، ص 11.